

سوريا: مجموعات حقوقية تدين تنفيذ حكم الإعدام خارج نطاق القضاء بحق المدافع عن حقوق الإنسان ومهندس البرمجيات باسل خرطيبيل



أكدت أسرة مدافع حقوق الإنسان ومهندس البرمجيات باسل خرطيبيل، أنه كان قد تعرض لإعدامٍ خارج نطاق القضاء في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥. تدين منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه بشدة الإعدام خارج نطاق القضاء لخرطيبيل وتدعو إلى إجراء تحقيقٍ في الظروف المحيطة بإنهاء حياته.

في 01 أغسطس/آب 2017، أعلنت نورا غازي الصفدي، زوجة خرطيبيل، على الفيسبوك أن زوجها أعدم. وكتبت قائلة: " تغص الكلمات في فمي ، وأنا أعلن اليوم باسمي و اسم عائلة باسل و عائلتي ، تأكيدي لخبر صدور حكم إعدام وتنفيذه بحق زوجي باسل خرطيبيل صفدي بعد أيام من نقله من سجن عدرا في تشرين الأول 2015 ... نهاية تليق ببطل مثله ."

عمل خرطيبيل، وهو مولود في سورية من والدين فلسطينيين، على تطوير البرمجيات والشبكة، واستخدم خبرته لتعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت.

بتاريخ 15 مارس/آذار 2012، احتجزته المخابرات العسكرية بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثمانية أشهر قبل أن تنقله إلى سجن عدرا المركزي بدمشق في ديسمبر/كانون الأول 2012. لقد تعرض خلال هذا الوقت للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة. بقي باسل في سجن عدرا حتى 03 تشرين الأول/أكتوبر 2015، عندما تمكن من إبلاغ أسرته بأنه سيتم نقله إلى موقعٍ لم يُكشف عنه. كانت هذه آخر مرة سمعت أسرته منه.

وبعد ذلك تلقت أسرته معلومات غير مؤكدة بأنه ربما نُقل إلى المحكمة العسكرية التي تديرها القوات العسكرية داخل قاعدة الشرطة العسكرية في القابون بدمشق. وتشتهر هذه المحاكم بإجراء إجراءات مغلقة لا تفي بالمعايير الدولية الدنيا للحق في المحاكمة العادلة.

وقبل اعتقاله، استخدم باسل خرطبيل خبرته الفنية للمساعدة في تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت. لقد حصل خرطبيل على عددٍ من الجوائز لعمله، بما في ذلك جائزة مؤشر الرقابة لسنة ٢٠١٣ للحرية الرقمية لاستخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز الإنترنت المفتوح والمجاني، وكان أحد اللذين سمتهم مجلة "فورين بوليسي" ضمن أفضل مائة مفكرٍ عالمي عام ٢٠١٢، "للإصرار، ضد كل الصعاب، على الثورة السورية السلمية."

ومنذ اعتقاله، قامت جماعات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بحملة لإطلاق سراحه فوراً ودون قيدٍ أو شرط. وفي 21 نيسان 2015، أعلن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجازه يشكل انتهاكاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ودعا إلى الإفراج عنه، إلا أن السلطات السورية أستمرت على رفضها الإفراج عنه.

تعرب المنظمات الموقعة عن بالغ حزنها لوفاة باسل خرطبيل ونعتقد أن اعتقاله وإعدامه لاحقاً هو نتيجة مباشرة لعمله في مجال حقوق الإنسان وجهوده الرامية إلى تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

نحث السلطات السورية على:

- الكشف الفوري عن ظروف تنفيذ حكم الإعدام بحق باسل خرطبيل؛
- إنهاء عمليات الإعدام خارج القضاء، والاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية؛
- الإفراج عن جميع المعتقلين في سورية من المحتجزين لممارستهم السلمية لحقوقهم المشروعة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات.